اليوم العالمي لحرية الصحافة - 3 مايو 2012

الجوع من أجل الحرية

رابطة الصحافة البحرينية
Bahrain Press Association

يحتفل الصحافيون في البحرين باليوم العالمي لحرية الصحافة هذا العام 2012 في إضراب عام عن الطعام دعت له رابطة الصحافة البحرينية، يأتي ذلك كتعبير إحتجاجي لما تشهده حرية التعبير والصحافة من انتهاكات وتجاوزات حكومية منذ الرابع عشر من فبراير العام الماضي وحتى اليوم.

الإضراب عن الطعام في هذا اليوم هو بمثابة الصرخة في وجه السلطات الرسمية وسياساتها القمعية لحرية الكلمة. وهو أيضاً، رسالة إنسانية يوجهها الصحافيون في البحرين للمجتمع الدولي لحثه على بذل المزيد من الضغوط على النظام السياسي في البحرين للوفاء بإلتزاماته وتعهداته أمام الهيئة الأممية (الأمم المتحدة).

- كان الصحافي مازن مهدي أحد أكثر الصحافيين تعرضاً للإستهداف من قبل قوات الأمن البحرينية في مواقع الإحتجاجات

الإنتهاكات... مسلسل مستمر

لا يزال الإعلاميون في البحرين يستذكرون ببالغ الأسى والحزن مقتل إعلاميين اثنين (الناشر كريم فخراوي والمدون زكريا العشيري) اثناء احتجازهما لدى السلطات البحرينية، بالإضافة إلى اعتقال وإقالة العشرات من الصحافيين والإعلاميين، خصوصاً الزملاء والزميلات الذين تعرضوا للإعتقال التعسفي وأبشع اشكال التعذيب في مراكز التوقيف التابعة لوزارة الداخلية البحرينية، وقوة دفاع البحرين، والأمن الوطني.

ولأن كانت الأوساط الإعلامية والصحافية في البحرين تأمل في أن يكون لتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق تأثير في تصحيح مسار السياسات الحكومية فيما يتعلق بحرية التعبير والإعلام، إلا أن شيئاً لم يتغير، إذ لا تزال الإنتهاكات مستمرة في فترة تعتبر الأسوأ في تاريخ البحرين منذ الإستقلال وحتى اليوم. دلالة ذلك على الأقل تصنيف المنامة كواحدة من العواصم العشر الأكثر قمعاً للحريات، بحسب منظمة مراسلون بلا حدود.

ولم يقتصر سجل سياسات التعتيم وقمع الحريات الإعلامية في الصحافيين البحرينيين (راجع جدول التوثيق)، فلا تزال وسائل الإعلام الدولية ومراسلو وكالات الأنباء الدولية يعانون جراء السياسات الحكومية التي اتصفت بالعدائية معها، دلالة ذلك عديد الحالات التي وثقتها المنظمات والهيئات الدولية لمنع المراسلين والصحافيين من دخول البحرين لتغطية إحداث مرور عام على الإحتجاجات في دوار اللؤلؤة، واحتجاز الصحافيين والنشطاء الإلكترونيين وإجبارهم على مغادرة البلاد (راجع جدول التوثيق).

شهود الإنتهاكات

وبالإضافة إلى ما أقرته بيانات ومواقف المنظمات الهيئات الدولية المعنية بحرية التعبير، ومنها منظمة مراسلون بلا حدود والإتحاد الدولي للصحفيين ولجنة حماية الصحافيين (الولايات المتحدة) والهيئات والمنظمات الدولية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، فلقد وثق تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (لجنة بسيوني) الصادر في 32 نوفمبر 1102، عديد الإنتهاكات والجرائم التي تعرض لها الاعلاميون والصحافيون في البحرين، بما يشمل مقتل المدون زكريا العشيري والناشر كريم فخراوي في التاسع والثاني عشر من أبريل العام 1102، والاعتقالات وحالات التعذيب والاقالات الجماعية للعديد من الصحافيين، ومن مختلف وسائل الإعلام في القطاعين الحكومي والخاص.

كما تضمن تقرير لجنة بسيوني الإقرار بالإنتهاكات الصادرة عن المؤسسات الاعلامية الرسمية للدولة ممثلة في هيئة شؤون الإعلام وتلفزيون البحرين التي مارست دوراً طائفياً سلبياً، وكذلك جنوح الدولة للسيطرة على الصحافة اليومية وتوجيهها سياسياً لصالحها. وتجدر الإشارة في هذا الصدد لما أهمله تقرير بسيوني من الإقرار بأن تلفزيون البحرين لعب دوراً مباشراً في إقالة واعتقال العديد من المواطنين جراء سياسة التحريض الطائفي واستخدام مفردات ذات دلالات جنائية مثل (الخونة) و(المجرمين) و(الإرهابيين).

- لاحقت السلطات البحرينية الصحافية ريم خليفة واستهدفتها سواءً في مواقع عملها أو عبرة المحاكمات القضائية الملفقة

- لا تزال مراسلة قناة فرنسا 42 الصحافية نزيهة سعيد تنتظر من القضاء البحريني محاكمة المتهمين في قضية الإعتداء عليها وتعذيبها في أحد المراكز الأمنية

التوصيات المعلقة بعقود التدريب

وفي حين أشار تقرير بسيوني إلى ضرورة الإلتفات لتنفيذ ما تضمنه من توصيات، ورغم عديد المناشدات المطالبات التي خرج بها المنظمات والهيئات الدولية، لم تقم السلطات السياسية في البلاد بإتخاذ أي اجراءات تصحيحية جدية تجاه ما أثبته التقرير من تجاوزات ومخالفات. وأكتفت هيئة شؤون الإعلام بتوقيع عقود تدريبية مع بعض القنوات التلفزيونية الدولية في مجالات التدريب، في تجاهل واضح إلى أن المخالفات والتجاوزات لم تكن تتعلق بالمعالجات الفنية أو لضعف في المسوى المهني لدى العاملين، بل كانت تتعلق بالمحتوى الإعلامي للتغطيات والتجيير الطائفي لها وفق سياسات أُجبرَ الإعلاميون على انتهاجها تحت ضغوط سياسية. وعليه، فإن المسؤولين عن سياسات الإعلام الرسمي الطائفي والتحريضي لا يزالون على مقاعدهم ليديروا مرحلة الإصلاح بعد أن فرغوا من مرحلة الإنتهاكات والتجاوزات والمخالفات التي أقرتها اللجنة.

أما على صعيد توصيات لجنة بسيوني المعتلقة بمحاكمة ومحاسبة المسؤولين عن تعذيب المحتجزين، فلم تقم السلطات البحرينية حتى الآن بواجباتها في الكشف عن المعذبين والمسؤولين عن الإنتهاكات والجرائم التي طالت الإعلاميين من صحافيين ومصورين ومدونيين. إذ لا ينظر القضاء البحريني حتى اليوم سوى قضايا التعذيب في حالات المدون زكريا العشيري والناشر كريم فخراوي والصحافية نزيهة سعيد، وتتحفظ الرابطة والعديد من المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية بشدة على إجراءات النيابة العامة في التحقيق والمحاكمات التي تعتبرها الرابطة مجرد محاكمات صورية، إذ أنها لا تحاسب المسؤولين الفعليين عن الإنتهاكات، كما أغفل القضاء البحريني عديد حالات الإعتقال التعسفي والتعذيب لبقية الإعلاميين من مختلف التخصصات.

ومن جانب آخر، لا تزال الصحافية في صحيفة الوسط البحرينية ريم خليفة تواجه استهدافاً حكومياً ذا صبغة سياسية واضحة، وذلك عبر استمرار محاكمتها في القضاء البحريني رغم عديد من المناشدات الدولية، والتي كان آخرها التقرير المؤرخ في ٢٤ يناير ٢٠١٢ (تونس/ لندن) والصادر عن (لجنة الكتاب السجناء في منظمة القلم الدولية/منظمة إندكس على الرقابة / الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان / آيفكس/ مركز الخليج لحقوق الإنسان) تحت عنوان «الحرمان من العدالة في البحرين: خنق حرية التعبير والتجمع السلمي»، وطالب التقرير الحكومة البحرينية في احد توصياته الرئيسية بإيقاف محاكمة واستهداف الصحافية ريم خليفة.

ولا يزال العديد من الصحافيين المفصولين من وسائل الإعلام الحكومية والخاصة ينتظرون عودتهم لأعمالهم، ولم تستطع رابطة الصحافة البحرينية توثيق مفصول واحد ممن تمت اقالتهم.

ويمكن الإعتماد على تقرير رابطة الصحافة البحرينية (الكلمة تساوي الموت) لتوثيق حالات الفصل التعسفي من العمل. وعرضت هيئة شؤون الإعلام على المفصولين من الإعلاميين العودة لوظائف في غير تخصصاتهم وبشروط مجحفة، ورفض العاملون العودة لأعمال لا تتوافق وتخصصاتهم. ولا تزال الصحف البحرينية القريبة من مؤسسة الحكم او التي تعود ملكيتها لأفراد من العائلة الحاكمة ترفض إعادة الصحافيين والمصورين المفصولين إلى أعمالهم.

- المصور أحمد إسماعيل

- الكاميرا التي كان يحملها المصور لحظة إصابته بطلقة نارية

- تماطل السلطات البحرينية في تقديم المسؤولين عن تعذيب ومقتل المدون زكريا العشيري إلى القضاء

- تقع مسؤولية مقتل الناشط كريم فخراوية على جهاز الأمن الوطني

توثيق الإنتهاكات في الفترة من 1 يناير 2012 – 20 ابريل 2012

وكانت رابطة الصحافة البحرينية قد أصدرت تقريرها الأول حول حرية الإعلام والصحافة في البحرين «الكلمة تساوي الموت» الصادر باللغتين العربية والإنجليزية وذلك عن الفترة من 1 يناير – 15 يوليو 2011، هو أول تقرير من نوعه في سبر حال الإعلام والصحافة في البحرين وتوثيق ما تعرضت له وسائل الإعلام والصحافيين والمدونيين والمصورين البحرينيين والأجانب منذ بدء الأحداث في 14 فبراير الماضي، كما أردفت التقرير بتقرير سنوي صدر مطلع العام الجاري.

وكانت النيابة العامة البحرينية قد قامت بسحب العديد من القضايا ضد الإعلاميين من امام المحاكم الجنائية، ويخشى أن تعيد النيابة العامة تقديمها أو إبتزاز الإعلاميين والصحافيين بها. وترفض النيابة العامة الإفصاح عن مصير هذه المحاكمات حتى الآن أو الإعلان عن حفظها رسمياً.

وفيما يلي ملخص لأهم الإنتهاكات الموثقة خلال العام 2012 في الفترة 1 يناير 20122 الى 23 يناير 2012:		
الزمان	الصحافي	الحادثة
2 يناير	الإعلامي وحيد البلوشي	النيابة العامة تبدأ التحقيق مع الإعلامي وحيد البلوشي بتهمة الإهانة بطريقة العلانية رمزاً موضع تمجيد وتقديس لدى المسلمين، بعد شكوى كيدية تقدمت بها جمعية الأصالة الإسلامية تنظيم اسلامي سلفي). وقد نفى الإعلامي التهم، مؤكداً أنها تهم (كيدية) وتأتي ضمن محاولات جمعية الأصالة إسكاته عن توجيه اي إنتقاد لها
3 يناير	الصحافي مازن مهدي	الاعتداء على مازن مهدي مصور الوكالة الألمانية DPA بالضرب على رأسه من قبل أحد أفراد قوات مكافحة الشغب أثناء تغطيته لاعتصام مجموعة من الأهالي أمام مركز شرطة سماهيج المحاذي لمطار البحرين الدولي (شمال العاصمة المنامة).
5 يناير	الصحافية ريم خليفة	النظر في محاكمة الصحافية ريم خليفة، وتأجيل جلسة المحاكمة إلى 19 يناير. وقال محامي الدفاع إن الصحافية ريم خليفة كانت تغطي مؤتمر الوفد الايرلندي الذي زار البحرين في 14 يوليو/ تموز 2011، من أجل الاطلاع على وضع الطواقم الطبية في المعتقل، وقام بعض من حضر المؤتمر من غير الصحافيين بإطلاق عبارات استفزازية والتحرش بها، وذلك بعد إثارة الفوضى وتخريب المؤتمر الصحافي للوفد الايرلندي الذي أكد حادثة التخريب.
18 يناير	الصحافية الفرنسية ستيفاني لامور	قالت صحفية فرنسية لصحيفة مرآة البحرين إنها تلقت اتصالات تهددها بعواقب وخيمة إن بقت في البحرين، يأتي ذلك بعد أن ظلت تحت المراقبة من قبل السلطات الأمنية 3 أيام. وأكدت «ستيفاني لامور» أن سيارة مدنية كانت تطاردها أينما تذهب، ثم تتوقف لرصد تحركاتها أمام الفندق الذي تقيم فيه. وأفادت إنها على اتصال مع منظمة (مراسلون بلا حدود) التي أبدت قلقها وطلبت منها أن تكون على حذر، باعتبار أن البحرين مصنفة من المناطق العشر الأخطر في العالم على الصحفيين. ولم يتسنى للرابطة الحصول على معلومات إضافية.
24 يناير	الكاتب علي الديري	منع الكاتب د.علي الديري من دخول مصر والترحيل الى لبنان، فيما اعتبرته الرابطة استهدافاً للإعلاميين البحرينيين في الخارج عبر قوائم سوداء أرسلتها السلطات البحرينية لبعض الحكومات العربية.
1 فبراير	الإعلامي وحيد البلوشي	أولى جلسات محاكمة الإعلامي وحيد البلوشي، تأجيل القضية.
2 فبراير	الصحافية ريم خليفة	النظرفي محاكمة الصحافية ريم خليفة، وتعتبر الصحافية ريم خليفة من أبرز الصحافيين المستقلين، وكان التقرير الأخير الصادر في ٢٤ يناير ٢٠١٢ ,تونس/ لندن عن (لجنة الكتاب السجناء في منظمة القلم الدولية/منظمة إندكس على الرقابة /الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان / آيفكس/ مركز الخليج لحقوق الإنسان) تحت عنوان "الحرمان من العدالة في البحرين: خنق حرية التعبير والتجمع السلمي"، قد طالب الحكومة البحرينية في أحد توصياته بإيقاف محاكمة واستهداف الصحافية ريم خليفة.

8 فبراير	مراسلون أجانب	رفضت السلطات البحرينية منح تأشيرات لعدد كبير من الصحفيين الأجانب الذين كانوا يرغبون في تغطية الذكرى السنوية لثورة 14 فبراير، ومنها: صحيفة لوس أنجلس/ نيويورك تايمز/ هيئة الإذاعة البريطانية/ صحيفة وول ستريت جورنال/ كريستيان ساينس مونتور/ وكالة الأنباء الفرنسية / قناة الجزيرة/ كما رفضت منح الصحفي بجريدة نيويورك تايمز الأميركية نيكولاس كريستوف منحه تأشيرة دخول. وكان كريستوف قد اعتقل في منطقة سترة ديسمبر 2011 بينما كان يغطي الاحتجاجات، فيما قامت قوات الأمن بتحطيم "كاميرا" تخص زميله المرافق له.
8 فبراير	الصحافي محمد فاضل	أعلنت وكالة الأنباء الفرنسية رسمياً أن السلطات البحرينية منعت العام الماضي مراسل فرانس برس المحلي (محمد فاضل)، وهو بحريني الجنسية، من العمل، وذلك في اطار سلسلة من التدابير التي اتخذتها بحق مراسلي الصحافة الاجنبية. بحسب الوكالة.
13 فبراير	الناشطتان هويدا عراف وراديكا كانتا	السلطات البحرينية تقوم بترحيل ناشطتين أميركيتين هما هويدا عراف وراديكا ضمن فريق «اشهد على البحرين» لمراقبة الاحداث عشية الذكرى الاولى للاحتجاجات للمطالبة باصلاحات ديمقراطية في البحرين. ونقلت وكالة انباء البحرين عن مسؤول بالادارة العامة بالهجرة قوله ان "هويدا عراف وراديكا سينيث وصلتا للبحرين وحصلتا على تأشيرات سياحية وقد اعلنتا بأنهما تريدان كتابة تقرير عن المظاهرات ولكن تم رصدهما وهما تشاركان في تظاهرة غير قانونية في المنامة". وهاجمت الصحف البحرينية التي تعود ملكيتها للدولة الكاتبتين بعد ترحيلهما من البلاد قسراً متذرعة بإستخدام أسباب دينية ومعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان.
22 فبراير	الصحافية نزيهة سعيد	النظر في قضية معذبي الصحافية نزيهة سعيد، وسمح للصحافية نزيهة سعيد بالحضور في المحكمة بمعية المحامي حميد الملا، ومنعت السلطات البحرينية دخول عائلتها. كما حضرت المتهمة بالتعذيب - الملازم أول- سارة الموسى، بمعية محاميها فريد غازي و3 مرافقين.
26 فبراير	المدون زكريا العشيري	المحكمة الكبرى الجنائية تنظر في قضية مقتل المدون البحريني زكريا العشيري. المحامي محمد التاجر أكد أن القضاء العسكري كان قد برأ المتهمين الخمسة في القضية. وأن محكمة الاستئناف العسكرية قضت بعدم اختصاص المحكمة وإحالة القضية للمحاكم المدنية التي تنظر الآن في القضية. وهو ما يشير إلى أن مسار القضية قد يذهب للحكم ببراءة المُعذِبين المتهمين - 5 افراد من الشرطة يحملون الجنسية الباكستانية – في استهتار وتلاعب واضح من السلطات الرسمية بالقضاء البحريني وفي التزامها تنفيذ توصيات لجنة تقضي الحقائق (لجنة بسيوني).

4 مارس	الصحافية نزيهة سعيد	متابعة النظر في محاكمة معذبي الصحافية نزيهة سعيد. تحويل القضية إلى المحكمة الجنائية الكبرى.
21 مارس	الصحافية ريم خليفة	المحكمة الصغرى الجنائية تنظر في قضية الصحافية ريم خليفة. تأجيل القضية الى 19 ابريل للحكم.
31 مارس	المصور أحمد اسماعيل	مقتل الناشط الإلكتروني المصور أحمد اسماعيل بالرصاص الحي في منطقة سلماباد، اثناء تصويره لمظاهرة سلمية في المنطقة. وتتهم قوى المعارضة ميليشيات تابعة للحكومة بإطلاق الرصاص على الناشط. والناشط الإلكتروني احمد اسماعيل هو مصور من الهواة اضطلع بتوثيق وتصوير الإحتجاجات في البحرين ونشرها عبر مواقع التواصل الإجتماعي وموقع يوتيوب، واستخدمت عديد وكالات الأنباء هذه الأفلام في تغطياتها الإخبارية عن البحرين.
3 ابريل	الصحافي محمد العثمان	أنباء عن منع الكاتب محمدالعثمان من الكتابة في صحيفة البلاد البحرينية المملوكة لنجل رئيس الوزراء بعد اوامر صادرة عن الديوان الملكي. وتم رفع مقالات الكاتب السابقة من الموقع الإلكتروني للصحيفة. ولم يتسنى للرابطة الحصول على معلومات إضافية.
8 ابريل	الصحافي أحمد البوسطة	قامت قوات مكافحة الشغب التابعة لوزارة الداخلية البحرينية بالإعتداء على الصحافي أحمد البوسطة في العاصمة البحرينية المنامة. وتعرض البوسطة للاعتداء الجسدي بالضرب والكلمات النابية من قبل قوات مكافحة الشغب أثناء تواجده في المنامة وتزامن مع ذلك خروج مسيرة احتجاجية سلمية، وتم القبض عليه وضربه والتعرض له بالسباب والشتائم والكلمات النابية، كما قاموا بركله ولكمه عدة مرات، واعتقل لنصف ساعة، وتم إخلاء سبيله لاحقاً.
10ابريل	المخرج علي العلي	هيئة شئون الإعلام تمنع المخرج البحريني علي العلي من تصوير مسلسل خليجي في البحرين يحمل اسم «لو باقي ليلة»، وذلك بعد أن حُدِّدت له الموازنة والمدة الزمنية للتصوير.
18 ابريل	الصحافية نزيهة سعيد	جلسة النطق بالحكم في قضية محاكمة معذبي الصحافية نزيهة سعيد. القرار: اعادة القضية للنيابة العامة.
19 ابريل	الصحافية ريم خليفة	المحكمة الصغرى الجنائية تصدر حكمها في قضية الصحافية ريم خليفة. تغريم الصحافية 600 دينار بحريني. هذا واستأنفت الصحافية ريم خليفة الحكم الصادر بحقها ومن المقرر أن ينظر بجلسة ١٣ سبتمبر أمام المحكمة الكبرى الجنائية. ورفض القاضي الإستماع لشهود النفي الذين قدمتهم هيئة الدفاع، إذ تشير قرائن وتسجيلات الحادثة الى استهداف الصحافية في احد المؤتمرات الصحافية العام الماضي.

20 ابريل	مراسلون اجانب	منع مراسل فايننشال تايمز سيمون كير والصحافية في جريدة التايمز كارين لي والصحفية الأمريكية في قناة CNN"أمبر لايون وستيوارت رامسي رئيس المراسلين من "سكاي نيوز من دخول البحرين. كما منع صحفيان من وكالة أنباء أسوشيتدبرس من دخول البحرين رغم حصولهم على تصريح بتغطية السباق من الهيئة المنظمة (الاتحاد الدولي للسيارات)، وقالت هيئة شئون الإعلام أن طلبات إقامتهم لا زالت معلقة. من جانبها قالت وكالة أنباء رويترز في تقريرها عن البحرين يوم أمس إن المراسلين غير الرياضيين في الوكالة منعوا من دخول البحرين كذلك، وأشارت إلى أن عددا آخر من مراسلي المؤسسات الإعلامية لم يمنحوا تصاريح دخول.
21 ابريل	الناشط محمد حسن	اعتقال الناشط محمد حسن إثر ظهوره في البرنامج الوثائقي الأميريكي الشهير دان راذر، وتلقيه اتصالات تهديد من الأجهزة الأمنية عبر الهاتف وإصابته بإستهداف مباشر من قبل قوات الأمن، وتعرضه للإعتداء الجسدي. وأكد ممثل الرابطة في البحرين إعتقال الناشط محمد حسن بعد إصابته في منطقة البلاد القديم برفقة مراسلين أجانب، ونقله إلى مستشفى السلمانية الطبي حيث تم اعتقاله، واحتجزت السلطات الأمنية حسن ليوم كامل، وأفرجت عنه في الساعات الأولى من صباح اليوم السبت. كما تمت اعادة اعتقاله في اليوم التالي مجدداً والإفراج عنه.
22 ابريل	مراسلون أجانب	اعتقال 3 مراسلين من طاقم القناة الرابعة البريطانية بعد انتهاء فعاليات الفورمولا 1، وهم المراسل الصحفي جونثان ميلر، والمصورة جوا شفر، والمنتج ديف فيولر. كما تم اعتقال السائق الخاص بالطاقم، والناشطة الحقوقية آلاء الشهابي. وتم اعتقالهم أثناء تنقلهم بين قرى البحرين، ووصف جونثان ميلر طريقة الإعتقال في موقع القناة بأنها كانت همجية، وأن السائق تعرض للضرب بعنف، وتم ابعادهم من البلاد لاحقاً بعد تحقيق استمر لست ساعات. كما تمت مصادرة الكاميرا والأجهزة الإلكترونية الخاصة بالطاقم. اعتقال صحافيين يابانيين كانو يقومون بتغطية المظاهرات والتي كانت متجهة إلى حلبة البحرين الدولية حيث تجري سباقات الفورمولا 1. وتم الإفراج عنهم لاحقا بعد التحقيق معهم.

هذا الرصد هو رصد أولي، وسيتقدم الرابطة تفاصيل أكثر في التقرير السنوي.

الأحكام القضائية الجائرة

لا تزال الأحكام القضائية الصادرة في 22 يونيو الماضي ضد كل من الدكتور عبدالجليل السنقيس، وهو مدون وناشط في حقوق الإنسان؛ وعلى علي عبدالإمام، وهو مدون ومؤسس منتدىً سياسي، وحسن معتوق وهو مصور وممرض، لا تزال تمثل قلقاً كبيراً داخل الأوساط الإعلامية في البحرين وخارجها.

وأصدرت عديد المنظمات الحقوقية والمعنية بحرية التعبير بيانات وصفت هذه الأحكام بأنها أحكام قضائية متعسفة، إذ تمتد من ثلاث أعوام الى خمسة عشر عاماً. وفيما ينفذ كل من الدكتور عبدالجليل السنقيس والمصور حسن معتوق احكامهما، تم الحكم على المدون علي عبدالإمام غيابيًا. ولم ترد أي معلومات حتى اعداد هذا التقرير عن مكان إقامته أو ما إذا كان قد تعرض للإعتقال دون الإعلان عن ذلك.

ولقد شابت هذه الأحكام القضائية إجراءات غير قانونية، إذ تعج هذه المحاكمة بالتجاوزات والخروقات لحقوق المتهمين كما تعرض المدون والناشط في الدفاع عن حقوق الإنسان عبدالجليل السنقيس للتعذيب في المعتقل، ولم تعقد محاكمات المتهمين وفق الأعراف القانونية المتبعة عالميًا او محلياً، كما أنها تتنافى ومواثيق حقوق الإنسان التي وقعت البحرين عليها.

- استمرت ملاحقات السلطات البحرينية للإعلاميين والصحافيين إلى خارج البحرين، إذ وزعت قوائم سوداء على الدول العربية ومنها مصر التي منعت دخول الناقد د.علي الديري

- الصحافي أحمد البوسطة كان أحد الذين تم استهدافهم بالاعتداء الجسدي في الربع الأول من العام

- لايزال الإعلاميون المفصولون ينتظرون العودة إلى أعمالهم رغم الوعود الحكومية التي لازالت حبراً على الورق

- ملاحقات الأجهزة الأمنية للإعلاميين أصبحت سمة من سمات المشهد العام في البحرين

- لقاء أعضاء مجلس إدارة رابطة الصحافة البحرينية ورئيس الاتحاد الدولي للصحافيين جيم بوملحة ونقابة الصحافيين البريطانية

الخاتمة والتوصيات

تؤكد رابطة الصحافة البحرينية على خطورة الوضع القائم في البحرين، خصوصاً فيما يتعلق بسلامة الصحفيين والمصورين والمدونيين الذين يتعرضون لإنتهاكات وحملات استهداف منظمة. كما لم تقم حكومة البحرين بأي إجراءات أو إصلاحات جادة فيما يتعلق بتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (لجنة بسيوني). بل استمرت الدولة في سياسات القمع والملاحقة للصحفيين والناشطين الإلكترونيين، كما لا تزال هيئة شؤون الإعلام تحكم سيطرتها على الإعلام الإلكتروني عبر منع العديد من المواقع الإلكترونية الإعلامية، منها موقع صحيفة القدس العربي اللندنية ومرآة البحرين والعديد من الصفحات الإلكترونية في مواقع التواصل الإجتماعي.

وتناشد رابطة الصحافة البحرينية شتى المنظمات والهيئات والإتحادات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإعلام والصحافة وحقوق الإنسان الى التدخل في البحرين للضغط على الحكومة البحرينية لضمان سلامة الإعلاميين في البحرين. وتطلع الرابطة إلى تنفيذ الإجراءات التالية:

1. تشكيل لجنة تحقيق مستقلة وبمشاركة دولية في مقتل كل من المدون زكريا العشيري والناشر كريم فخراوي، وتقديم المتسببين في مقتلهما لمحاكمة عادلة.

2. تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة في حالات التعذيب التي تعرض لها الإعلاميون في مراكز التوقيف التابعة لوزارة الداخلية وقوة دفاع البحرين وجهاز الأمن الوطني.

3. تعهد الحكومة البحرينية السماح بإيفاد ممثل دائم للهيئات الدولية المعنية بحرية الإعلام والصحافة (الإتحاد الدولي للصحفيين/ منظمة مراسلون بلا حدود/ لجنة حماية الصحفيين) للعمل كمراقب دائم لمدة عامين، وذلك بهدف الإطلاع والرقابة المباشرة على ما تشهده البحرين من انتهاكات وتجاوزات واستهداف للإعلاميين والصحافيين في البحرين.

4. ايقاف العمل بقانون رقم 47 لتنظيم الصحافة والطباعة والنشر، وإطلاق سراح الناشطين الإعلاميين والمدونين المعتقلين في السجون البحرينية ممن تتعلق تهمهم بحرية التعبير على الفور وإيقاف جميع المحاكمات الجارية للإعلاميين البحرينين امام المحاكم الجنائية، وكذلك مراجعة الأحكام الصادرة على المدونيين البحرينيين بالسجن تحت جرائم النشر. واعلان ايقاف الدعاوى المتبقية في النيابة العامة البحرينية وحفظها.

5. إعادة جميع الصحافيين والمصورين والمدونيين المفصولين الى أعمالهم في المؤسسات الحكومية والخاصة، وإقرار تعويضهم عما لحق بهم من أضرار مادية ومعنوية.

6. فصل إدارة شؤون الإعلام الخارجي عن هيئة شؤون الإعلام الحكومية، وتشكيل لجنة مؤقتة لتنظيم الصحافة والإعلام بإدارة صحافيين بحرينيين منتخبين لحين تشكيل هيئة عليا منتخبة لتنظيم الطباعة والنشر في البلاد. وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في النهج الإعلامي الذي تبنته هيئة الإذاعة والتلفزيون خلال الأحداث الاخيرة في البحرين وتقديم المسؤولين عن الإنتهاكات التي أثبتها تقرير اللجنة الملكية المستقلة لتقصي الحقائق للمحاسبة.

7. وقف كافة أشكال الإضطهاد والتعدي والإستهداف على الإعلاميين والصحفيين والنشطاء، ووقف الإجراءات الأمنية.